إشكالية هجرة المغاربة غير الشرعية نحو الفضاء الأوربي: الدوافع واستراتيجيات الحد منها

أ.د. شاعة محمد

ط.د يوسفي علاء الدين

مخبر أبحاث العلوم السياسية الجديدة- كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة المسيلة

ملخص:

في العقود الأخيرة أصبحت الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية لها انعكاسات وآثار اقتصادية وأمنية واجتماعية، وأصبح التكفل بالعدد الهائل من المهاجرين غير الشرعيين من الدول المغاربية وشمال وشرق إفريقيا يشكل تحديًا كبيرًا يؤرق الدول المستقبلة لهؤولاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين.

وبذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على إشكالية الهجرة غير الشرعية في الفضاء أورومغاربي، مسبباتها والعوامل المتحكمة فيها، وكذا أهم الاستراتيجيات والحلول المقترحة من قبل حكومات الاتحاد الأوروبي، وكذا الحكومات المحلية للدول المغاربية لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الفضاء الأورومغاربي.

Abstract:

In recent decades, illegal immigration has become a global phenomenon with economic, security and social effects. The huge number of illegal migrants from the Maghreb, North and East Africa constitutes a major challenge to the receiving countries of these immigrants, especially for the European countries, which are the first destination of migrants.

The purpose of this paper is to highlight the problematic of illegal immigration in Euro-Maghrebian space, its causes and factors, in addition the most important strategies and solutions proposed by the governments of the European Union, as well as the local governments of the Maghreb countries to combat and reduce this phenomenon.

Key words: *Migration, Illegal Immigration, Euro-Maghreb space*

مقدمة

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست وليدة اليوم ولا هي جديدة عن البشرية ولا عن المجتمعات المغاربية، ولكن الجديد والمثير فيها هو ظهور مافيا المتاجرة بأرواح الشباب الحالم بالهجرة إلى الفضاء الأوروبي في رحلات بحرية لا تخلو من المخاطر بحثا عن فرص عيش أفضل، و تزايدت أعداد الذين ماتوا غرقا، وأصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرز الظواهر الاجتماعية المؤرقة للدول المغاربية، نظرا لخطورة تأثير هذه الظاهرة على استقرار المجتمعات وتركيبة بناءها السكاني، ولكونها تستهوي وتشغل بال الكثير من الشباب، كما أنها تشكل مجالا خصبا للترويج المالي وبالتالي الربح السريع لكل من يعمل على تهريب "الحراقين"، حيث باتت مسألة المهاجرين غير الشرعيين تطرح نفسها أكثر على جدول المباحثات واللقاءات بين الدول المغاربية وبلدان الاتحاد الأوروبي، دون أن تفلح كل الإجراءات الأمنية في الحد من الظاهرة وتقليص عدد المتوفين غرقا أو حجم الزوارق الخشبية التي تقطع مياه البحر ليلا أملا في الوصول بأمان إلى الضفة الأخرى.

وتأسيسا على ما سبق يمكن تدقيق عملية البحث في هذه الدراسة عن طريق طرح الإشكالية العلمية التالية:

في ظل جملة التحديات،ما هي أهم الآليات والبرامج التي اعتمدتها الدول الأورومغاربية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحد منها ؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية المطروحة يمكن صياغة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مفهوم الهجرة غير الشرعية ؟

- هل يمكن اختزال الأسباب الفعلية التي تقف وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تدني المستوى المعيشة وضعف القدرة الشرائية ؟

ستكون محاولة الإجابة على ذلك بإتباع العناصر التالية:

1. الهجرة غير الشرعية: قراءة في المفهوم.
2. أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في الفضاء الأورومغاربي.
3. الاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة الأورومغاربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

1. الهجرة غير الشرعية: قراءة في المفهوم

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، أضحت تشكل هاجساً لمختلف دول العالم المتقدم منها والـــنامي لاعتبارها دول وجهة للمهاجرين أو باعتبارها دول مصدرة أو دول عبور للمهاجرين الغير

شرعيين كما أنها أصبحت من أولى موضوعات الساعة الأمر الذي يقودنا الى التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشــرعية.

تعاريف الهجرة غير الشرعية تعددت وتنوعت واكتنفها الغموض لاعتبارها مرتبطة بتخصصات أصحابه، سنحاول تناول بعض التعاريف وهي كما يلي:

الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة هي" انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة لتغير محل الإقامة ولو لفترة محدودة".[1]

وتعتبر الهجرة ظاهرة إجتماعية قديمة ينتقل بها الفرد أو الجماعة من مكان لآخر تاركا وطنه لوطن جديد سعيا وراء الرزق سواء كان ذلك بإرادته أم لظروف خارجة عن إرادته.[2]

كما تعرف الهجرة على أنها:" عملية انتقال أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم".[3]

أما **الهجرة غير الشرعية** كظاهرة عرفتها الحدود الدولية فقد اختلفت وتعددت التعاريف التي تناولتها ولذا سنشير إلى بعضها:

عرفت هذه الهجرة في العرف العامي الجزائري بـ "الحراقة" وهو مصطلح أصبح متداولا حتى في وسائل الإعلام المكتوبة، والحراقة (بتشديد الراء ونطق القاف جيما مصرية) لغة شباب متداولة في الشارع الجزائري، فرضت بمرور الوقت على وسائل الإعلام وحتى الخطاب الرسمي."[4]

وقد عرفها **بن داود سلمانية** على أنها: " كلمة مشتقة من فعل "حرق" وتعني "الحرق" و"المحاريق" وهي صيغة تدل على العبور غير الشرعي لحاجز أو طابور من الأشخاص أمام دكان، إدارة، مصلحة جمارك، قنصلية، ...إلخ من أجل الوصول إلى الجهة الأخرى من الحاجز أو الحد".[5]

ويقصد بالهجرة حركة إنتقال للأفراد والجماعات، من مكان لآخر بحثا عن تحسين ظروفهم المعيشية، لهذا سيندرج تحت مسمى الهجرة عدة أنواع، أين نجد الهجرة النظامية، الهجرة القسرية،

---

[1] محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، الهجرة غير المشروعة والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2008، ص142.

[2] سحر مصطفى حافظ، "الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية"، مجلة هرمس، المجلد الثاني، العدد الثاني، مركز جامعة القاهرة للغات الأجنبية والترجمة، 2013، ص 46.

[3] محمد اعبيد الزنتاني إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص143.

[4] *AbdelMalek sayad , l'Immigration Clandistine ; harraga, Alger :Publication C.R.E.A.D, 2009, P12.*

[5] *Slemania Ben Daoud ,Harraga « S », ces eterneles en compris !, Alger :Edition El Maarifa, 2008, P87.*

والهجرة غير الشرعية أو غير النظامية، التي يقصد بها" إنتقال فرد ما من بلاده إلى بلد آخر، متخذا في ذلك طرقا غير قانونية[1]، أي الدخول إلى إقليم الدولة المستقبلة سواء عن طريق البر، البحر أو الجو، متسللين خفية ودون الحصول تأشيرات أو دون إذن دخول مسبق." [2]

ومن ثم من يعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة ويعتبرها آخرون انتهاكا للقانون، وتشير الهجرة غير الشرعية إلى" أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح أو بتصاريح مؤقتة ولكنهم تجاوزوا تلك التصاريح، والذين يدخلون بوثائق مزورة والذين يدخلون عن طريق التسلل عبر الحدود."[3]

تعرَّف الهجرة غير الشرعية في ابسط صورها على أنها" مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية أو بحرية أو جوية "، نذكر منها:[4]

- المرور عبر الطرق البرية والنقاط غير المحروسة.
- اللجوء إلى بعض البحارة لمساعدتهم في عمليات الركوب إلى الباخرة والتخبي بها.
- العبور عبر الحدود الجوية وهي قليلة جدا نظرا للمراقبة والحراسة الشديدة

وتسمى الهجرة غير الشرعية أيضا بالسفر" غير المرخص به "إلى بلد آخر أو هو التواجد غير الشرعي في بلاد الغير بدون وثائق رسمية أو تأشيرة تسمح للفرد بالبقاء في ذلك البلد سواء لفترة قصيرة أو طويلة، وسميت كذلك ب"رحلة الموت "وذلك لكونها رحلة نحو المجهول ومغامرة يجهل فاعلها عواقبها ونتائجها، حيث أن الشخص يواجه الموت في أقصى احتمالاته وقد لا يعاد به إلا جثة هامدة.[5]

---

[1] أحمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير المشروعة من إفريقيا إلى الغرب"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 11، مارس 2012، ص 66.

[2] عثمان حسن محمد نور وآخرون، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص15.

[3] ياسين خدايرية، "نحو رؤية إستراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 08، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013، ص ص 115 ،116.

[4] ميلود ولد لصديق، عبد الكريم بن خالد، دور المنظمات الحكومية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور مقارباتي إفريقي، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية(واقع وتداعيات)، جامعة أدرار (الجزائر)، 03 و 04 مارس 2014، ص 04.

[5] فتيحة كركوش،" الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية "، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد 04، جوان 2010، ص45.

ومن أبرز التعاريف حول الهجرة غير الشرعية أنها تعني" حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا". [1]

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول الأوروبية تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول المغرب العربي وأفريقيا.

يفهم من من خلال ما سبق بخصوص الهجرة غير الشرعية أنها مغادرة الوطن سرا وبطريقة غير قانونية أي بدون وثائق وذلك عبر المنافذ التي لا تحددها الدولة، من اجل تحقيق غاية اجتماعية تتمثل غالبا في تحسين المستوى المادي والاجتماعي، وتحقيق حياة أفضل، وقد تتم على شكل فردي، أو جماعي لشرائح مختلفة من أفراد المجتمع، خاصة منهم الشباب الذي يعاني من مشاكل اجتماعية ونفسية.

ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظراً لطبيعتها، ولكون وضع المهاجر السري يشمل ثلاث أنواع متباينة من المهاجرين، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1) الأتي:

الجدول رقم (1): أنواع المهاجرين

النوع الأول	النوع الثاني	النوع الثالث
الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.	الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.	الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي: عتيقة بلجبل، "الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2013، ص43.

وتتضارب التقديرات بشأن الهجرة غير الشرعية، فحسب إحصائيات منظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين 10- 15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وهي نسبة تؤكدها المنظمة الدولية للهجرة. [2]

[1] خليل حسين، قضايا دولية، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007، ص219.

[2] عتيقة بلجبل، "الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2013، ص43.

2. أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في الفضاء الاورومغاربي:

بطبيعة الحال أن عوامل الجذب والطرد في كل من منطقتي الأصل (المغرب العربي)، والوصول (أوروبا)، تتباين لكل مهاجر أو من ينوي الهجرة، وهناك اختلافات جوهرية وهامة بين العوامل المرتبطة بمنطقة الأصل، وتلك المرتبطة بمناطق الوصول، تؤدي إلى زيادة أو انخفاض الهجرة بالإضافة إلى وجود مجموعة من العوائق بين كلتا المنطقتين من مناطق الأصل والوصول، وقد تكون هذه العوائق بسيطة حينا أو يصعب التغلب عليها حينا أخر، وتعد المسافة ابرز هذه العوائق وأكثرها تأثيرا في تحديد حركة الهجرة وحجمها، بالإضافة إلى تكاليف الانتقال والقيود المفروضة على الحركة عبر الحدود والمراقبة، وهناك عوامل شخصية كثيرة تؤثر في تشجيع الفرد إلى الهجرة أو العزوف عنها وان تباين عناصر الاختلاف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المغاربية ودول الاتحاد الأوروبي، تحفز وتؤثر على تيارات الهجرة المستمرة بينهما.[1]

ففي نطاق الاتحاد الأوروبي وحسب تقديرات 2009 تشير الإحصائيات المختلفة إلى وجود ما بين نصف مليون إلى أكثر من مليون شخص داخل نطاق الاتحاد الأوروبي موجودين بصفة غير شرعية من خارج دول الاتحاد.[2] إذ تمثل أوروبا منطقة جذب للمهاجرين وخاصة المغرب العربي حيث فرص العمل وظروف المعيشة الأفضل.

إذن فالقضية هي أن الهجرة السرية -غير الشرعية- في الفضاء الاورومغاربي تحتضن مجموعة واسعة ومتعددة من الأسباب (نسعى من خلال هذه المحور إلى الكشف عن بعض الأسباب والدوافع، لأن الظاهرة تتسم بالشمول، ومعالجتها مسألة تتعدى حدود البحث الواحد) نلخصها فيما يلي:

*** الدوافع الاقتصادية:**

الاقتصاد هو العمود الفقري لكل تطور وتنمية، شرط أن يكون منظما أحسن تنظيم وإذا كان غير ذلك فإن انعكاساته ستعود على المجتمع سلبا، وما الهجرة غير الشرعية "الحرقة" إلاّ دليل على سوء التسيير الاقتصادي، فرغم وجود مشاريع واقتراحات لفئة الشباب إلاّ أنها تفتقر إلى التسيير الحسن

[1] عبد اللطيف شهاب، "ظاهرة الهجرة الدولية دراسة تحليلية لحركة الهجرة الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد 16، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008، ص ص 15 ،16.

[2] البشير علي الكوت، مرجع سابق الذكر، ص112.

والمنظم والجدّي والبعيد عن البيروقراطية والجهوية والمحسوبية وما شابه ذلك من عدم مراعاة الكفاءة وكل المعرقلات التي تجعل الشاب ينفر منها. [1]

ولقد عرفت الظاهرة انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة لأسباب اقتصادية عديدة نذكر منها:[2]

- التباين الاقتصاديّ بين البلدان المصدّرة والجاذبة: وهذا التباين واضح بين دول المغرب العربي وأوروبا، لتذبذب وتيرة التنّمية في الدول المغاربية، وغياب الاستثمارات المنتجة، أدَّت إلى قلَّة النّمو الاقتصادي وتعميق الفقر والتهميش.

- البطالة والفقر: يشكّل الثّالوث القاتل للشّباب، والمتمثّل في البطالة والبؤس والفقر، الدّافع الرئيسيّ إلى الهجرة السِّرية، فحسب تقارير مجلس الوحدة التَّابع لجامعة الدُّول العربيَّة، أنَّ نسبة البطالة خلال القرن21، بين 15 و20 بالمائة، كما تفيد إحصائيات الأمم المتّحدة عام 2008، أنَّ نسبة البطالة بلغت نحو 15 بالمائة أيّ 17 مليون نسمة، وسيصل إلى 40 بالمائة، بين الفئتين 15 – 24 سنة ، أي 66 مليون نسمة.

- المستوى المعيشي المتدهور وانخفاض الأجور: فانخفاض الدّخل الفرديّ، ومستوى معيشته، والتّباين الكبير في الأجور، من عوامل المؤدّية للهجرة، حيث أنّ الحدّ الأدّنى للأجور في الغرب يفوق من 3 إلى 5 مرّات في دول المغرب العربيّ، كما تشير دراسة عن المجلس العربيّ للطّفولة سنة 2008 إلى أنّ 80 بالمائة من سكان العالم العربيّ يعيشون في فقر مدّقع.

ففي منطقة المغرب العربي فان اختلاف المستوى الاقتصادي سواء الفردي أو الوطني بينها وبين دول الاتحاد الأوربي يبدو واضحا، وذلك من خلال مقارنة مؤشر الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه، ذلك ما يشكل عاملا مساعدا ومحفزا للهجرة نحو الفضاء الأوروبي.

- نقص اليد العاملة في الدُّول المسّتقبلة: تعاني أوروبا من نقص اليد العاملة التي يرتفع فيها معدّل الشّيخوخة، فالمهاجرون يستغلّون حاجة الدُّول للعمالة المهاجرة إليّها. فالمجتمع المغاربي مثلا يتميز بارتفاع نسبة الفئة المؤهلة للعمل مابين(15-64 سنة) حيث تبلغ نسبتهم حوالي54.6 بالمئة، كما أن

[1] حكيمة العوفي، أمينة بلحنافي، واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر مع الإشارة إلى آليات مكافحتها-دراسة تحليلية من 1980 إلى 2012-، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية(واقع وتداعيات)، جامعة أدرار (الجزائر)، 03 و 04 مارس 2014، ص 04.

[2] محمد الأمين بلميلود، غنية بلعربي، الإطار التشريعي للهجرة غير الشّرعية بين الواقعيّة والإنسانيّة والقانون الدولي، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، جامعة أدرار (الجزائر)، 26 و 27 افريل 2016، ص 07.

لديه فائض في الطاقة الشبانية على عكس الدول الأوروبية المستقبلة التي تعاني من انخفاض القوة العاملة بسبب شبح الشيخوخة.

***الدافع الاجتماعي:**

ويتضمن الفكرة التي يصنعها المهاجر في مخيلته عن المكان المستقبل (أوروبا) كونه مهيأ بكل ظروف المعيشة السهلة والآمنة رغم مخالفة الواقع لذلك، كما يدخل ضمنه عامل ضعف الولاء والانتماء للدولة المتسلل منها، فضلا عن التفكك الأسري وضعف العلاقات الاجتماعية، حيث تراجع دور الأسرة التربويّ، وانتقلت عمليّة تنشئة الأطفال إلى مؤسّسات أخرى، كالإعلام والإنترنيت .....بالإضافة إلى تراجع السّلطة الأبويّة المعروفة لدى مجتمعاتنا العربيّة وعدم التوافق مع تقاليد وعادات الدول المهاجر منها (الدول المغاربية)، وأخيرا يمكن اعتبار عامل الزيادة السكانية وصعوبة الحصول على فرص عمل، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مختلف دول المغرب العربي من ابرز العوامل التي تؤدي إلى الوقوع في فخ الجرائم أبرزها الهجرة غير الشرعية.[1]

وحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة فان أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية مردها إلى ازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث وتناقص فرص العمل، إضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، كما ازداد الوعي بهذه الفوارق وأصبح السفر متاحًا للجميع بسبب التقدم الذي حدث في الاتصالات الدولية ووسائل السفر، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة الشرعية وبالتالي يقع الشباب في المحظور من خلال اللجوء إلى سماسرة السوق الذين يتقاضون من كل شاب يريد السفر أموال باهظة وتنتهي رحلة الشباب إما بالموت أو السجن.[2]

***الدافع السياسيّ والأمني:**

التحوّل الحاصل في الأنظّمة السياسيّة بطرق مختلفة، منها السّلميّة ومنها غير السّلميّة، أحدث حالة من عدم الاستقرار السيّاسيّ والأمان الاجتماعي، ونزيف بشري حادٍّ في المغرب العربي، خاصة على مستوى الشباب وكذا الكفاءات العلميّة أو ما يسمى بهجرة الأدمغة.

[1] ازهار عبد الله حسن، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأبعادها القانونية والسياسية (دراسة تحليلية) "، مجلة الكوفة، المجلد الأول، العدد 30، جامعة الكوفة، العراق، 2017، ص 386.

[2] طارق الشهاوي، الهجرة الغير شرعية رؤيا مستقبلية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2009، ص48.

فالدول المغاربية تواجه تحدّيات جمّة، خاصة على الصّعيد الأمني، فنجد تونس وليبيا وموريتانيا، أصبحت مناطق غير مستقرّة، تعمها المحسوبية والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، والقيود على حرية التعبير وغياب الثقافة الديمقراطية واستمرار قوانين الطوارئ وغياب لسلطة الدّولة، وحتى إنّ وجدت، هناك صعوبة في مراقبة حدودها لقلة الإمكانيّات، كلها أمور أجبرت الفرد على الهجرة والمغادرة خوفا من الاعتداء نحو مناطق أكثر أمنا واستقرارا.

وفي هذا الإطار كشف إمام بمدينة " ألمريا" الإسبانية، خلال لقاء نظمته اللجنة الوطنية لحماية الشباب الجزائري التابعة للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن حوالي 600 جثة مهاجر غير شرعي لفظها البحر متواجدة على مستوي غرف الجثث بإسبانيا، كما صرحت مصادر إعلامية عن تواجد 4000 ألاف حراق جزائري في مراعي مخصصة للمهاجرين السريين.[1]

*** الدوافع الإعلامية:**

تعمل وسائل الإعلام بدرجة كبيرة على إعادة تشكيل الهويات الوطنية والهويات المتخطية للحدود الوطنية فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان بكل الطبقات يستفيدون من برامج الهوائيات التي تعرض عليه أنماط العيش في الفضاء الأوربي ما يزرع فيهم الرغبة في الهجرة خاصة بالنسبة للشباب في مقتبل العمر الذي يرغب في التغيير واعتناق نمط العيش ذلك فضلا عن التقليد.[2]

وعليه يمكن لوسائل الإعلام أن تغذي صورة النّجاح الاجتماعيّ الّذي يظهره المهاجر عند عودته لبلده، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى والرّفاهيّة، وخصوصا الإعلام المرئيّ الذي سوّق لهم العالم السّحريّ، ما يؤثر على سلوك الشباب والفتيات بالانحراف فتمهيد، تمجيد وتقليد، بالتالي يزرع فيهم الرّغبة في الهجرة غير الشرعية.

*** الدوافع النفسية للهجرة:**

يتأتى الدافع النفسي للهجرة من إحساس الفرد بالإحباط في محاولة الحياة بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضًا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب المغاربي والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو مدرك الأخطار التي قد يتعرض لها أثناء الهجرة ناتجة عن

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 54.

[2] عماد الدين بركات، نعيمة اكلي، الهجرة غير الشرعية لدى الفتيات: بين ضرورة الحاضر وضرر المستقبل، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني الاول حول نحو إستراتيجية شاملة لحماية الشباب من الانحراف استقراء للواقع واستشراف للمستقبل، جامعة الحاج لخضر-باتنة1 (الجزائر)، 23 و 24 فيفري 2016، ص 112.

الشعور بالاغتراب الداخلي وعدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به، وهو الأمر الذي يؤدي إلي الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة مع ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها الأسرة والمدرسة.[1]

وعلى ضوء ما سبق، لا يمكن فهم وشرح أسباب تورط وانخراط الشباب المغاربي في الهجرة السرية إلا باجتماع عدة عوامل صنفها الدكتور **سليمان مظهر** إلى:[2]

- ظروف نفسية بحتة تخص السباب "الحراق" بصفة شخصية أو على مستوى المحيط العائلي، والتي تولد يأسا وإحباطا كبيرين لدى الشباب.

- الإغراء الذي يتلقاه الشباب من البلد أو الضفة الأخرى.

- الصعوبات والعراقيل الكبيرة للهجرة القانونية وهو ما يتجسد فعليا في معضلة الحصول على تأشيرة لزيارة الدول الأوروبية.

- الانجذاب نحو النمط الأوروبي للعيش، وهو النمط الذي يعد بآفاق آملة ومتفتحة.

- نجاح المهاجرين الأوائل والذين تظهر عليهم بوادر الثروة والغنى عند عودتهم إلى الوطن لقضاء عطلهم كالسيارات الفخمة، الهدايا، الاستثمارات...إلخ. وهذا ما ينمي روح الهجرة عند الشباب الذي يعيش البطالة والفقر ويطمح بل ويحلم بالتغيير.

ومن صفوه ما تقدم فان الذي يدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية وتحمل مخاطر كبيرة هي أحلام كاذبة بتحقيق ثروة كبيرة من مال خلال سنوات قليلة...

هناك أسباب ودوافع أخرى لظاهرة الهجرة غير الشرعية منها: **الدوافع الإقليمية والجغرافية، التاريخية، القانونية، الديمغرافية** لكل يظل السّبب الاقتصاديّ والذي يتحدد في عوامل عدة منها تدني مستوى المعيشة وضعف القدرة الشرائية..هو العنصر الأساسيّ في العوامل المؤدّية للهجرة، ودائما العامل الاقتصاديّ يلعب الدّور الهام في جميع الأزمات الأخرى، في جميع الدُّول سواء السياسية أو

[1] الهجرة غير الشرعية من منظور الاتجار في البشر نحو آليات للحد من الظاهرة، ورقة سياسات مقدمة في إطار مشروع الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية، القاهرة: ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، فبراير 2017، ص 05.

[2] فايزة يخلف، الهجرة غير الشرعية: الواقع والمقاربة الأمنية، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، جامعة أدرار (الجزائر)، 26 و 27 افريل 2016، ص 12.

الأمنية وغيرها، وقد لخّصها الأستاذ **بينوس** عوامل الهجرة بقوله:[1]" الهجرة هي ردُّ فعل اتجاه التّخلف الاقتصاديّ."

3. الاستراتيجيات التي انتهجتها الدول الأورومغاربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

لا يمكن لأية دولة مهما كان حجم إمكاناتها أن تتصدى لوحدها لظاهرة الهجرة غير الشرعية، بل لابد من التعاون على المستوى الجهوي والدولي، ولذلك فلابد أن تبدي الدول الأوروبية تعاونها مع البلدان المغاربية باعتبارها حاجزا لتدفق المهاجرين وذلك من خلال التحاور حول إعادة المهاجرين إلى دولهم أو إلى الدول التي هاجرو منها، حيث أن عملية التنسيق في مجال التصدي لهذه الظاهرة يجب أن يشمل تبادل المعلومات بصفة إجمالية وفعالة. لهذا سنحاول في هذا المحور الاشارة الى سياسة الاتحاد الاوروبي اتجاه ظاهرة الهجرة السرية، وكذا المساعي والجهود الاورو مغاربية لمكافحة الظاهرة والحد منها.

1.3. سياسة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية

سعت دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها من الدول المستقبلة للمهاجرين الى انتهاج العديد من الإجراءات والسياسات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهمها نذكر: [2]

- إنشاء العديد من الأجهزة المتخصصة والرامية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مثل جهاز **الشرطة الأوروبية (اليوروبول):**هي مسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي مثل تهريب المخدرات والإرهاب والإجرام الدولي والسرقة ومكافحة غسيل الأموال وغيرها اما في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى دول الاتحاد الأوروبي ودعم فرق البحث المشتركة، إلا أنها ليست لها صلاحيات للقيام بالأعمال التنفيذية من قبض وتفتيش ومطاردة. وتبقى تلك المهام من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل دولة عضو، عملا بمبدأ السيادة.

- **سياسة الإعادة أو أسلوب الترحيل:** وهي سياسة توفيقية بين الجهود البوليسية والجهود الاقناعية تجاه الحد من الهجرة غير الشرعية، و تعني إقناع المهاجرين غير الشرعيين بالعودة إلى بلادهم الأصلية مقابل الحصول على بعض المزايا.

[1] محمد الأمين بلميلود، غنية بلعربي، مرجع سابق الذكر، ص 07.

[2] شعبان حمدي، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، القاهرة: مركز الإعلام الأمني، 2008، ص ص 14،15.

الغرض من هذا الأسلوب استعادة الدول المصدرة لمهاجريها، وتخلص دول الاتحاد الأوربي من مشاكلهم وأعبائهم عبر زيادة حرس الحدود وتزويدهم بالمعدات والآلات والأجهزة التي تساعد على تعقب المهاجرين غير الشرعيين.

- **جهود الشرطة المحلية:** ويدخل عملها في ما تتخذه أجهزة الأمن الوطنية من إجراءات لتأمين الحدود، وضبط المستفيدين من المهاجرين غي الشرعيين وتقديم مميزات لهم في حالة إدلائهم بمعلومات تفيد في القبض على عصابات تهريب الأشخاص.

- **نظام المعلومات شينغن:** والأصل فيه إلغاء إجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل الاتحاد الأوروبي، ولكنه يمكن الدول الأوروبية من ربط كل سفارات الدولة العضو عبر العالم بقاعدة بيانات بحيث لا يستطيع من رفض طلبه في الحصول على تأشيرة من إحدى السفارات أن يحصل عليها من سفارة الدولة في أي دولة أخرى.

- **إنشاء مراكز الاعتقال:** [1]

قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون بها حتى ترحيلهم إلي بلدانهم، ولا توجد في هذه المراكز أدني المعايير المطلوبة في الاعتقال، وقد سمح القانون الجديد، الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008 باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق علي طلباتهم، ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهرا، مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات علي الدخول إلي الاتحاد.

وقد حاولت حكومات الاتحاد الأوروبي إقناع دول المغرب العربي الخمسة (الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس، موريتانيا) بإنشاء معسكرات احتجاز للمهاجرين غير الشرعيين، في انتظار أن يبث في أمرهم، إلا أن الدول المغاربية رفضت باستثناء موريتانيا التي أنشأت معسكر على شواطئها في مدينة نواذيبوا سنة 2006 بالاتفاق مع اسبانيا التي دعمتها بالأموال والأجهزة و المعدات الخاصة بالمراقبة الحثيثة للشواطئ الموريتانية.

- **قمة تامبير 1999** : قرر فيها رؤساء دول الاتحاد الأوربي تبني سياسة مشتركة للتعامل مع الهجرة من أجل التحكم بتدفق الهجرة القائم على الحاجات الاقتصادية، والتركيز على سياسات المراقبة لمستوى التدفقات وسياسات الإدماج في الداخل، مع إصدار تشريعات لتقييد وتقنين الهجرة واللجوء السياسي

[1] صالح حمليل، خاليدة بن بعلاش، انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها الوطنية والدولية، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، الجزائر: جامعة أدرار (الجزائر)، 26 و 27 افريل 2016، ص 10.

ومحاربة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ضمن إستراتيجية الأمن الأوربية الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوربية، حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة الفيزا المشتركة ووثائق السفر الأمنية لإدراكهم أن ظاهرة الهجرة تؤثر في التعايش المشترك وأمن دول الأعضاء.[1]

- **ميثاق الهجرة الأوربي 2008** والذي صادق فيه الزعماء الأوربيين دون تردد على القواعد المنظمة للهجرة بهدف القضاء على الهجرة السرية للبلدان الأوربية. وفي هذا المجال صرح الرئيس الفرنسي السابق " نيكولا ساركوزي" خلال مؤتمر القمة الأوربي المنعقد ببروكسل "إن أوربا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة." ويتضمن الميثاق الأوربي بشأن الهجرة واللجوء السياسي مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية وخاصة الهجرة السرية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى **البطاقة الزرقاء**، وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوربي لأجل العمل حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي الاتحاد الأوربي.[2]

- **إصدار الكتاب الأخضر حول الهجرة**: اصدر الإتحاد الأوربي من خلال المجلس الأوربي في 11 جانفي 2005 ما يعرف بـ "الكتاب الأخضر حول الهجرة" الذي ضم المنظمات الأوروبية الخاصة بالتعاون الأوروبي والتعاون مع دول شمال إفريقيا وتبنت هذه الوثيقة سياسة الهجرة الانتقائية من أجل فتح الأبواب أمام أصحاب الكفاءات والمهارات وجلب العقول والأدمغة، وترفض الأشخاص الآخرين، وتعمل على تشديد الإجراءات الأمنية وإنشاء الحواجز والمعسكرات لمنع تدفق المهاجرين من دول الجنوب المتوسطي.[3]

ولتخفيف وطأة الهجرة غير الشرعية، عمل الاتحاد الأوربي على تقديم الإعانات المادية للدول المصدرة للهجرة قصد تحقيق تنميتها لتحسين أوضاعها الاجتماعية ، الاقتصادية، والسياسية. وفي هذا الإطار قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ قدره 4.60 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الاتحاد في إطار البرنامج الأول الذي يدعى MEDA1 بالنسبة للفترة الممتدة من 1995 إلى 1999م ،كما

[1] ماهر عبد مولاه،" التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، 2012، ص41.

[2] صالح حمليل، خاليدة بن بعلاش، مرجع سابق الذكر، ص 07.

[3] واثق عبد الكريم حمود، "موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الإفريقية) "، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 20، جامعة كركوك، العراق، 2017، ص 371.

عمل الاتحاد الأوربي على تنصيب رؤوس الأموال في الدول النامية ، وقام البنك الأوروبي للاستثمار بالدور المركزي لتجسيد هذا الخيار على اعتبار أن الأمن والسلام على ضفتي البحر الأبيض المتوسط مرتبطان بالتنمية واستثمار الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية داخل الأقطاب الأوربية[56] . وفي هذا المجال تعد فرنسا وايطاليا واسبانيا وألمانيا أكثر الدول المعنية بقبول هذه النوعية من المهاجرين نظراً إلى ما توفره من مزايا لصالح تلك الدول،. وفي هذا المقام حمّل بعض المختصين فرنسا مسؤولية لجوء الشباب المغاربي(المولود بفرنسا والحامل الجنسية الفرنسية) إلى العنف وحرق الآلاف من السيارات والتخريب والسرقة ... اثر الأحداث الدامية التي شهدتها فرنسا سنة 2005. [1]

2.3. الجهود والمساعي الاورو مغاربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (الاتفاقيات والمواثيق)

على الرغم من السياسات والتدابير الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إلا أنها لم تكلل إلا بمزيد من سيل المهاجرين صوب أراضيها بكل السبل والطرق، وهذا ما وسع نشاط عصابات تهريب البشر ذات الأنشطة المتداخلة والخطرة كالمخدرات والإرهاب، مما حتم على دول الاتحاد الأوربي إتباع نهج آخر عله يثني المهاجرين من الانتقال إليها بصفة غير قانونية، وآلت الإستراتيجية في البحث في معاقل المهاجرين ودول الدفع بإتباع سياسة التحفيز والإغراء من جهة، والعزل والتشديد من جهة أخرى ومن أهم مظاهر التعاون بين الدول الأوروبية والمغاربية في شكله **الجماعي** قصد مكافحة هذه الظاهرة وتطويق آثارها وإنعكاساتها نذكر: [2]

- **اتفاق خمسة+ خمسة**: أعلن هذا المسار سنة 1990، ويضم الدول المغاربية الخمسة (تونس،الجزائر المغرب، موريتانيا وليبيا) من جهة، ودول شمال البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال ومالطا) من جهة أخرى، ويحتوي على ثلاث محاور: **المجال الأمني** ويركز على إيجاد حلول للمسائل السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة، وللحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية تم بعث فرق أمنية لتعزيز الرقابة على المستويين المغاربي والأوروبي مجهزة بأحدث وسائل الاتصال والسيارات والمراكب البحرية السريعة حتى يتم رصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم. وعلى **المستوى الاقتصادي** تم التأكيد على ضرورة معالجة التوازن في مجال التنمية. وعلى **الصعيد الاجتماعي والثقافي**، ركز المجتمعين على مجال الهجرة والتربية والتكوين والاتصال وحماية التراث.

[1] أحمد طعيبة، مليكة حجاج،" الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2016، ص ص 31،32.

[2] المرجع نفسه، ص ص 30،31.

ودائما في إطار مباحثات خمسة + خمسة، تم إدراج ملف الهجرة لأول مرة باهتمام كبير في **قمة تونس** التي خصصت لدراسة مجال الهجرة في الحوض المتوسطي والمنعقدة يومي 16 و17 أكتوبر 2002م، ثم في **اجتماع الرباط** في 22 و23 أكتوبر 2003، وكذلك **لقاء الجزائر** في سبتمبر 2004. فقد سمحت هذه اللقاءات بالتطرق إلى أغلب النقاط المهمة المتعلقة بالهجرة عامة ومشكلة الهجرة غير القانونية خاصة، وكيفية بناء حوار وتعاون فعال في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين الأطراف، وتحسين وضعيات العمال المهاجرين ومحاربة الدخول السري خاصة بإبرام اتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين الدول المعنية بها (دول الانطلاق والعبور والاستقرار) .

إن الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي في حماية البيت الأوربي لم تحقق ما كان يصب إليه باتفاق خمسة + خمسة لاقتصاره على دول دون أخرى ذات أهمية وفعالية في حركية التنقل، وهذا ما دفع الأطراف الأوروبية على إيجاد مقاربة تكون أكثر صرامة تشرك كل الدول من خلال الشراكة الأورو متوسطية.

- اتفاق الشراكة الأورومتوسطي (مسار برشلونة 1995) :

في إطار التعاون الأورو- مغاربي فان من ابرز المبادرات المتعلقة بمحاربة تهريب المجرمين احتواها إعلان برشلونة المنعقد في 27 و 28 نوفمبر سنة 1995 وشهد حضور 15 بلد أوروبي و 12 شريك من دول البحر الأبيض المتوسط، من بينهم الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ، وهذا الإعلان يمثل برنامجا طموحا للحوار والتبادل، والتعاون من اجل السلم والرفاهية والاستقرار في المنطقة، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان فهذا التعهد السياسي يشمل المحاور السياسية والأمنية من جهة والاجتماعية والثقافية والإنسانية من جهة والاقتصادية والمالية. في المحور المتعلق بالتعاون في المجال الاجتماعي والثقافي في بند خاص تحت عنوان **الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة** وحث على ضرورة عقد اجتماعات دورية للمختصين من اجل ضبط التدابير العملية التي يجب اتخاذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسة والقضائية والإدارية لمحاربة جريمة الهجرة غير الشرعية.[1]

- مؤتمر الرباط حول قضايا الهجرة 2006: انعقد في الرباط في 2006/07/10 بمشاركة وزراء 57 دولة أوروبية وإفريقية، وركزوا مباحثاتهم بشأن وضع إستراتيجية وشراكة جديدة بين الدول للحد من

[1] صالح حمليل، خاليدة بن بعلاش، مرجع سابق الذكر، ص 08.

ظاهرة الهجرة السرية من إفريقيا نحو أوروبا، ويهدف المؤتمر إلى تعبيد الطريق أمام التعاون الأوربي – الإفريقي وإيجاد الحلول حول المهاجرين والربط بين المساعدات والتنمية ومكافحة الهجرة غير شرعية.[1]

- قامت دول الاتحاد الأوربي بإبرام **اتفاقيات شراكة ثنائية أطلق عليها الشراكة الأورومغاربية**، وقد جمعت بشكل فردي دولا من المغرب العربي مع مجموعة دول الاتحاد الأوربي، بغرض التأثير في سياساتها الداخلية بتضييق الخناق على المهاجرين غير الشرعيين، وذلك بتأمين حدودها الإقليمية وسن تشريعات ردعية نذكر منها اتفاقية الشراكة المبرمة بين **تونس والاتحاد الأوروبي** والتي تطرقت إلى العديد من المسائل أهمها معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وضمان عودة المهاجرين المتواجدين بصورة غير قانونية على الأراضي الأوروبية، وباحترام حقوقهم الإنسانية والتعاون للتخفيف من هذه الظاهرة، وفي ذات المسار، أبرم الاتحاد الأوربي **اتفاقية مع المغرب** عالجت مسألة الهجرة غير الشرعية في القسم الخاص بالشراكة الاجتماعية والثقافية في المادة 69 فقرة 3 (أ- ب-ج) التي تتحدث عن الحوار من أجل ظروف العمال المهاجرين، والمشاكل المتعلقة بهم والأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية وضمان عودتهم، والفقرة الأولى من المادة 71 التي حثت على ضرورة التعاون من أجل تخفيف جحافل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من المغرب نحو دول الاتحاد الأوروبي[2]، كما أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات في هذا الصدد من بينها، اتفاق بينها وبين إيطاليا في 22 نوفمبر 1999 يتضمن محاربة الإرهاب، والإجرام المنظم والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، وتم التأكيد في الفقرة (د) من المادة الأولى على ضرورة تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية، وكذا المنظمات الإجرامية التي تساعدها والممرات التي تسلكها، والمساعدات المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.[3]

[1] واثق عبد الكريم حمود، مرجع سابق الذكر، ص 371.

[2] أحمد طعيبة، مليكة حجاج، مرجع سابق الذكر، ص 32.

[3] صالح حمليل، خاليدة بن بعلاش، مرجع سابق الذكر، ص 06.

خاتمـة:

إن الهجرة عبر الفضاء الأورو مغاربي بطريقة غير الشرعية احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا بعد أن باتت هذه الظاهرة مشكلة تؤرق الدول المستقبلة الأوروبية لهؤلاء المهاجرين (خاصة من دول المغرب العربي).

لقد اتضح من خلال الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية نحو الفضاء الأوروبي لها أسبابها ودوافعها، تعددت وتنوعت بين **الدوافع السياسية والأمنية، الاجتماعية، الإعلامية، النفسية** لكل يظل السّبب **الاقتصاديّ** والذي يتحدد في عوامل عدة منها: التباين الاقتصاديّ بين البلدان المصدّرة والجاذبة، البطالة والفقر، وانخفاض الأجور تدني مستوى المعيشة وضعف القدرة الشرائية..هو العنصر الأساسيّ في العوامل المؤدّية للهجرة والتي تجعلها في ازدياد حتى خرجت من ظاهرة الدائرة وتحولت إلى مشكلة دولية، ومواجهتها يتطلب تكثيف الجهود بين الدول المرسلة والعابرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين لتحمل مسؤولية اتخاذ تدابير مشتركة وغير انفرادية، من أجل إيجاد الحلول الملائمة (دون تباطؤ)، وقد أصبح في حكم اليقين أن الحلول الجزئية غير فعالة، وأن المعالجة الأمنية لم تعد وحدها كافية نظرا لمحدوديتها، لذلك كان لبد من إيجاد آليات واستراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة عن طريق محاولة إيجاد التوافق بين البعد الأمني وسياسات التنمية، واتخاذ تدابير جماعية وكذا بذل الكثير من الجهود لتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وحتى الترفيهي، تحسينات من شأنها تبعد شبح الهجرة من أذهان الشباب المغاربي.

<u>قائمة المصادر والمراجع:</u>

1- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- الزنتاني إبراهيم محمد أعبيد، الهجرة غير المشروعة والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2008.

2- الشهاوي طارق، الهجرة الغير شرعية رؤيا مستقبلية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009.

3- المخادمي عبد القادر رزيق، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

4- حسين خليل، قضايا دولية، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007.

5- حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، القاهرة: مركز الإعلام الأمني، 2008.
6- عثمان حسن محمد نور وآخرون، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية:

1- إسماعيل أحمد، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير المشروعة من إفريقيا إلى الغرب"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 11، مارس 2012.

2- بلجبل عتيقة، "الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2013.

3- حافظ سحر مصطفى، "الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية"، مجلة هرمس، المجلد الثاني، العدد الثاني، مركز جامعة القاهرة للغات الأجنبية والترجمة، 2013.

4- حسن ازهار عبد الله، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأبعادها القانونية والسياسية (دراسة تحليلية) "، مجلة الكوفة، المجلد الأول، العدد 30، جامعة الكوفة، العراق، 2017.

5- خدايرية ياسين، "نحو رؤية إستراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 08، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013.

6- شهاب عبد اللطيف، "ظاهرة الهجرة الدولية دراسة تحليلية لحركة الهجرة الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد 16، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008.

7- طعيبة أحمد، مليكة حجاج،" الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2016.

8- عبد مولاه ماهر،" التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، 2012.

9- كركوش فتيحة،" الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية "، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد 04، جوان 2010.

10- واثق عبد الكريم حمود، "موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الإفريقية) "، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 20، جامعة كركوك، العراق، 2017.

ثالثا: الملتقيات العلمية:

1- بركات عماد الدين، نعيمة اكلي، الهجرة غير الشرعية لدى الفتيات: بين ضرورة الحاضر وضرر المستقبل، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني الاول حول نحو إستراتيجية شاملة لحماية الشباب من الانحراف استقراء للواقع واستشراف للمستقبل، جامعة الحاج لخضر-باتنة1 (الجزائر)، 23 و 24 فيفري 2016.

2- بلميلود محمد الأمين، غنية بلعربي، الإطار التشريعي للهجرة غير الشّرعية بين الواقعيّة والإنسانيّة والقانون الدولي، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، جامعة أدرار (الجزائر)، 26 و 27 افريل 2016.

3- حمليل صالح، خاليدة بن بعلاش، انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها الوطنية والدولية، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، جامعة أدرار (الجزائر)، 26 و 27 افريل 2016.

4- العوفي حكيمة، أمينة بلحنافي، واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر مع الإشارة إلى آليات مكافحتها- دراسة تحليلية من 1980 إلى 2012- ، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية(واقع وتداعيات)، جامعة أدرار (الجزائر)، 03 و 04 مارس 2014.

5- ولد لصديق ميلود، عبد الكريم بن خالد، دور المنظمات الحكومية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور مقارباتي إفريقي، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية(واقع وتداعيات)، جامعة أدرار (الجزائر)، 03 و 04 مارس 2014.

6- يخلف فايزة، الهجرة غير الشرعية: الواقع والمقاربة الأمنية، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، جامعة أدرار (الجزائر)، 26 و 27 افريل 2016.

7- الهجرة غير الشرعية من منظور الاتجار في البشر نحو آليات للحد من الظاهرة، ورقة سياسات مقدمة في إطار مشروع الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية، القاهرة: ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، فبراير 2017.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

[1]- *AbdelMalek sayad , l'Immigration Clandistine ; harraga, Alger :Publication C.R.E.A.D, 2009.*

[2]-*Slemania Ben Daoud ,Harraga « S », ces eterneles en compris !, Alger :Edition El Maarifa, 2008..*